توارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية

(دراســة نحــويــة دلالية)

إعداد

عمر علي عمر بابعير

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية

جامعة حضرموت - اليمن

• **ملخص البحث:**

يتناول البحث توارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية إما في سياقٍ واحد، بأن تُذكَر فيه مرتين مرةً منفية ومرةً مثبتة، وإما في سياقين مختلفين، بأن تُذكَر منفية في سياق، ثم تُذكَر هي نفسها بلفظها أو بمعناها مثبتة في سياق آخر. ولا يجوز مطلقاً استعمال جملة واحدة للإثبات والنفي في حالٍ واحدة لشيء واحد، باعتبار واحد؛ لأن الجملة متى حُمِلت على أحد الوجهين لا يجوز حملُها على الوجه الآخر.

وتوارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية المذكورة في سياق واحد يأتي على نوعين: التوارد الداخلي، والتوارد الخارجي، وأما توارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية المذكورة في سياقين مختلفين فيأتي على ثلاثة أنواع: توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى، وتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى، وتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنًى والمختلفة لفظاً.

وتوارد النفي والإثبات في الجملة القرآنية قد يوقع من ليس له دراية واطلاع باللغة وأساليبها المختلفة في توهم أنَّ بين الجملتين تناقضاً واضطراباً، والتناقض إنما يكون بين الجملتين إذا كانت إحداهما مثبتة والأخرى منفية ولم يكن هناك طريق إلى التوفيق بينهما في وجهٍ من الوجوه، وهذا ليس موجوداً في القرآن الكريم، إذ لو كان موجوداً لتعلَّق به الكفار، وأسرعوا بالرد عليه ﷺ، وأنكروا عليه أشدَّ الإنكار.

الكلمات المفتاحية: توارد، النفي، الإثبات، التناقض، الاضطراب، السلب، الإيجاب.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن الجملة القرآنية قد يتوارد عليها النفي والإثبات، فتأتي منفية في سياق وتأتي هي نفسها بلفظها أو بمعناها مثبتة في سياق آخر، أو تأتي منفية ومثبتة في سياق واحد.

ولا بد أن يكون توارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية باعتبارين مختلفين حتى يسلم هذا التوارد من التناقض، إذ من المعلوم أن النفي والإثبات ضدَّان لا يجتمعان في جملة واحدة باعتبار واحد، فلا يقال: زيد قائم، وزيدٌ ليس بقائم، في وقتٍ واحدٍ وحالٍ واحدةٍ.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يكشف عن أسرار توارد النفي والإثبات على الجملة في القرآن الكريم، وفي كونه يدرأ التناقض عن هذا الجمع بين الضدَّين في توارُدهما على الجملة الواحدة، وهو موضوع لم يتطرق إليه باحث من قبل على حدٍّ علمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١- تقديم التعريف اللغوي والاصطلاحي لتوارد النفي والإثبات.

٢- بيان التقسيمات المختلفة لهذا النوع من التوارد.

٣- الكشف عن أسرار توارد النفي والإثبات على الجملة في القرآن الكريم.

٤- دفع التناقض عن كلِّ ما قد يُتوهَّم فيه التناقض بالجمع بين الضدَّين في توارُدهما على الجملة الواحدة.

أسباب اختيار البحث:

اخترتُ موضوع توارد النفي والإثبات على الجملة؛ لرغبتي في دراسة الثنائيات الضديَّة، لما فيها من قيمة دلالية ومعنوية تدعو إلى لفت الانتباه، وتيقُّظ الفكر.

واخترتُ القرآن الكريم حقل الدراسة؛ لأنه أفصح نموذج لغوي عربي، ولأنه يتميَّز بثراء كبير وتنوع عجيب في الأساليب والأمثلة.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على أية دراسةٍ سابقةٍ بحثَت في موضوع النفي والإثبات بالطريقة التي انتهجتها في هذا البحث، غير أني وقفت على بعض الأبحاث التي جمعَتْ في عنواناتها بين النفي والإثبات، وهي:

١- أحكام الجملة بين النفي والإثبات في النحو، وهي رسالة ماجستير من إعداد يوسف بن محمد الرقيب، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م.

٢- بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة آل عمران (دراسة نحوية دلالية)، وهي رسالة ماجستير من إعداد حارث عادل زيود، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨م.

٣- بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة الكهف (دراسة دلالية نحوية)، وهي رسالة ماجستير من إعداد يحيى محمود موسى ناصر، الجامعة الهاشمية، الأردن، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٤- تداولية النفي والإثبات في اللغة العربية، وهو بحث منشور في مجلة من إعداد بورحيس المدني، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، المغرب، العدد الثاني، ٢٠١٥م.

٥- الجملة الفعلية بين النفي والإثبات، جسام، محمد إسماعيل جميل، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، سنة ٢٠٢٢م.

٦- نفي الجملة الفعلية، دنيا محمد حسن، حسن الشاعر، بحث منشور في مجلة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، العدد ١٤، سنة ٢٠١٢م/ ١٤٣٣هـ.

٧- النفي الضمني في الجملة العربية: أساليبه وأدواته، مها محمد عبده، مجلة آداب النيلين، كلية الآداب، جامعة النيلين، المجلد ٢، العدد ١، يونيو ٢٠١٤م.

٨- النفي في الجملة العربية وعلاقته بالمعنى، د. محمد حسن النقيب، بحث منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، المجلد الثامن، سنة ٢٠١٤م.

وهذه الأبحاث تختلف اختلافاً كبيراً عن بحثي، فهي تتحدَّث عن الجملة المثبتة والجملة المنفية كلٌّ منهما بصورة مستقلة عن الأخرى لا في حال ورودهما في سياق واحد، أو سياقين مختلفين على نحو ما عرضتُه في بحثي هذا.

منهج البحث:

يعتمد البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ باستقراء المواضع التي وردت فيها الجملةُ مرةً منفية ومرةً مثبتة في سياق واحد أو سياقين مختلفين، ثم التوصُّل إلى معرفة السِّر الكامن وراء اختلاف مجيئها على الحالتين المذكورتين، ودفع التناقض عنها وفق الاعتبارات التي ذُكِرت فيها الجملة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم على مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمة، فالمقدمة ذكرتُ فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطته، والتمهيد قدَّمتُ فيه بياناً لمعنى التوارد في اللغة والاصطلاح.

وقد جعلتُ المبحث الأول بعنوان: توارد النفي والإثبات على الجملة في سياق واحد، وهذا النوع من التوارد قسَّمته على قسمين: توارد داخلي، وتوارد خارجي، وأوردتُ في كلِّ قسمٍ الأمثلةَ القرآنيةَ التي توضِّحه، وتجليه.

وأما المبحث الثاني فقد جعلتُهُ بعنوان: توارد النفي والإثبات على الجملة في سياقين مختلفين، وفيه بيَّنتُ أقسام هذا النوع من التوارد، وهي: توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى، وتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى، وتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنًى والمختلفة لفظاً، واجتهدتُ بتقديم الأمثلة المبيِّنة من القرآن الكريم لكلِّ قسم من الأقسام الثلاثة.

ومن أجل تحقيق هذه الخطة كانت مصادر البحث متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلَّق بالتفسير ومنها ما يتعلَّق بالنحو، ومنها ما يتعلَّق بالبلاغة، ومنها المؤلفات القديمة ومنها المؤلفات الحديثة، وكلُّ هذه المصادر ساهمت في الوصول إلى نتائج خلص إليها الباحث وسجَّلها في خاتمة بحثه.

التَّمهيد:

التَّوارد في اللغة والاصطلاح:

يأتي التَّوارد في اللغة على معانٍ مختلفة، يقال: تَوَارَدَ القومُ الماءَ، أي: ذهبوا إليه معاً، وتَوَارَدَ الشاعران، أي: اتَّفقا في معنًى واحد، بلفظٍ واحد من غير أن يَنقُلَ أحدُهما عن الآخر، وتَوَارَدَ القومُ إلى المكان، أي: حضروا إليه الواحد بعد الآخر(١).

ولم أقف في الكتب التي تُعنى بجمع المصطلحات والمفاهيم والتعريفات اللغوية على معنى التَّوارد في الاصطلاح بالمفهوم الذي أعنيه في هذا البحث(٢)، ولكن بالنظر إلى استعمال النحويين للتوارد في معالجتهم لبعض القضايا النحوية يمكن الوصول إلى المعنى الاصطلاحي له، فقد عالج النحويون القضايا التي يأتي فيها التَّوارد عموماً؛ ومن هذه القضايا:

١- توارد شرطين على جواب واحد، قال ابن هشام: «اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح»(٣)؛ ومثالُهُ قولُ الرجل لزوجته: إنْ ركبتِ إن لبستِ فأنت طالق؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فاختلف النحويون في جعل الجواب للشرط الأول، أو للشرط الثاني، أو لمجموع الشرطين(٤).

٢- توارد عاملين على معمول واحد، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك(٥)، ومثالُهُ قولُكَ: إنَّ زيداً وبشرٌ منطلقان، فالخبر (منطلقان) معمولٌ لـ(إنَّ) من حيث إنه خبرٌ عن (زيد)، ومعمولٌ للمبتدأ أو الابتداء من حيث إنه خبرٌ عن (بِشْر)، ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد. قال جمال الدين الأردبيلي: «لا يجوز أن يقال: إنَّ زيداً وبشرٌ منطلقان؛ لأنه يلزم منه توارد العاملين على معمول واحد، وهو منطلقان»(٦).

(١) ينظر: لسان العرب ٦/ ٤٨١٠، والمعجم الوسيط ١٠٢٤، ومعجم الرائد ٢٥١.

(٢) عُرِّف التوارد بأنه ظهور العناصر اللغوية في النص نفسه وفي موضع محدد. ينظر: المعجم الموحَّد للمصطلحات اللسانية ٣١، وهذا التعريف ليس هو المقصود في هذا البحث.

(٣) اعتراض الشرط على الشرط ٣١.

(٤) ينظر: بيان حكم الربط ٤٨٦ - ٥٢١، واعتراض الشرط على الشرط ٤١ - ٥٤، ومسألة اعتراض الشرط للشرط بين الواقع اللغوي والفكر النحوي، مجلة الدراسات اللغوية مج١٥، ع٢ ص١٤ - ١٩.

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٧٢-٣٧٣.

(٦) شرح الأنموذج في النحو ١٧٧.

٣- توارد حكمين على محلٍّ واحد، وهذا لا يجوز أيضاً، ومثاله أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم يُكسَر آخره، ويصير إعرابه مقدَّراً بعد ما كان ظاهراً، «وذلك لأن الياء تَطْلب ما قبلها بالكسر للمناسبة، والعاملُ يَطْلبه بغير ذلك، والمحلُّ واحد، لا تَسَعُه حركتان مختلفتان، فلابد أن يقضي إحداهما. وقد تقرَّر في الأصول أنه إذا توارد حكمان على محلٍّ واحد لا يَسع إلا أحدهما، فالمعتبر الطارئ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء، فكان كَسْرُ ما قبلها أولى»[١].

٤- توارد النفي والإيجاب على حكم واحد، جاء هذا في كلام ابن الخباز، قال: «ومعنى (لكنَّ) الاستدراك، وحقُّها أن تتوسَّط بين جملتين: إحداهما: موجبة، والأخرى: منفية، بشرط توارد النفي والإيجاب على حكم واحد، تقول: لم يقُمْ زيدٌ لكنَّ عمراً قام، وقام زيدٌ لكنَّ عمراً لم يقُمْ، ولا يجوز: قام زيدٌ لكنَّ عمراً لم يأكُلْ، لأنَّ القيام وعدم الأكل غير متنافيين»[٢].

٥- توارد (أن) المفتوحة و(إن) المكسورة على المحل الواحد، فقد قرئ بالوجهين[٣] قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى﴾[البقرة: ٢٨٢]. قال ابن هشام بعد أن ذَكَرَ لـ(أنْ) أربعة معانٍ أساسية: «وقد ذُكِر لـ(أنْ) معانٍ أربعة أُخَر: أحدها الشرطية كـ(إنِ) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجِّحه عندي أمور: أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق»[٤].

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ التَّوارد عند النحويين هو دخول شيئين على أمرٍ واحد في سياق واحد، ولا يُستعمل عندهم في سياقين مختلفين، وأما التَّوارد في بحثي هذا فإنه قد يكون في سياق واحد أو في سياقين مختلفين، وبذلك يمكن أن يقال: إن توارد النفي والإثبات على الجملة يأتي بمعنى دخول النفي والإثبات عليها إما في سياقٍ واحد، بأن تُذكَر فيه مرتين مرةً منفية ومرة مثبتة، وإما في سياقين مختلفين، بأن تُذكَر منفيةً في سياق، ثم تُذكَر هي نفسها بلفظها أو بمعناها مثبتة في سياق آخر.

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/ ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) توجيه اللمع ١٤٩.

(٣) قرأ حمزة وحده (إنْ) بكسر الهمزة على أنها شرطية، وقرأ الباقون (أَنْ) بفتح الهمزة على أنها مصدرية. ينظر: السبعة في القراءات ١٩٣.

(٤) مغني اللبيب ٥٣.

وتوارد النفي والإثبات في الجملة قد يوقع المبتدئ أو من ليس له دراية واطلاع باللغة وأساليبها المختلفة في توهُّم أنَّ بين الجملتين تناقضاً واضطراباً، ومما يوضِّح ذلك ما ذكره الزركشي في البرهان أنَّ رجلاً سأل أبا العباس بن سريج عن قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، فأخبر أنه لا يُقسِم به، ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِين﴾ [التين: ٣]، فقال ابن سريج: «اعلم أنَّ هذا القرآن نزل على رسول الله ﷺ بحضرة رجال وبين ظهراني قوم، وكانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغمزاً وعليه مطعناً، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلَّقوا به، وأسرعوا بالرد عليه ولكنَّ القوم علموا وجهلتَ، فلم يُنكِروا منه ما أنكرتَ، ثم قال له: إنَّ العرب قد تدخل (لا) في أثناء كلامها، وتلغي معناها. وأنشد فيه أبياتاً»[1].

فلا يجوز مطلقاً استعمال جملة واحدة للإثبات والنفي في حال واحدة لشيء واحد، باعتبار واحد؛ لأن الجملة متى حُمِلت على أحد الوجهين لا يجوز حَمْلُها على الوجه الآخر، ويجوز ذلك إذا كانت الجملتان محمولتين على حالين أو باعتبارين مختلفين، وإلا لزم توارد النفي والإثبات على شيء واحد، وهذا محال[2].

وقد ظهر مما سبق أن الجملة في توارد النفي والإثبات عليها في القرآن الكريم تنقسم على قسمين مختلفين، هما:

١- توارد النفي والإثبات على الجملة في سياق واحد.

٢- توارد النفي والإثبات على الجملة في سياقين مختلفين.

وهذان القسمان سيُعالَجان في هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول:

توارد النفي والإثبات على الجملة في سياق واحد:

هناك مواضع يتوارد فيها النفي والإثبات على الجملة القرآنية في سياق واحد، وهذا التوارد قسَّمته على قسمين: توارد داخلي، وتوارد خارجي.

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٤٦.

(٢) ينظر: إرشاد الفحول ١/ ٣٦١، وكتاب الكليات ١٠٤٠.

المطلب الأول: التوارد الداخلي:

وذلك بأن تأتي الجملة مرة منفية ومرة مثبتة في داخل السياق نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فالله عز وجل نفى عن نبيه ﷺ الرمي، وأثبته له في السياق نفسه، وهو فعلٌ واحد، وقبل أن أتطرق إلى معرفة سرِّ هذا التخالف بين النفي والإثبات لفعله ﷺ أذكرُ أولاً سبب نزول هذه الآية، فهو يساعد على معرفة السر، فسبب نزولها هو ما رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذلك في غزوة بدر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لعلِيٍّ ﷺ: نَاولنِي كَفّاً مِن حَصْبَاء، فَنَاوَلَهُ فَرَمَى بِهِ وُجُوهَ القَوْمِ، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ القَوْمِ إِلَّا امْتَلأَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الحَصْبَاءِ، فَنَزَلَتْ ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾»[(١)].

فالله عز وجل أثبت لنبيِّه ﷺ الرمي؛ لأنه وقع منه الرمي والإرسال، ونفاه عنه؛ لأنه لا يمكن أن يتحقَّق به إيصال المرمي إلى الكفَّار إلا بقدرة الله عز وجل[(٢)]؛ ولهذا فإنَّ الذي رمى حقيقةً هو الله عز وجل، والذي رمى في الظاهر هو النبي ﷺ، قال الرازي: «صورة الرمية صدرت من الرسول عليه الصلاة والسلام، وأثرها إنما صدر من الله، فلهذا المعنى صحَّ فيه النفي والإثبات»[(٣)]، وقال ابن عادل: «قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ نفى عنه الرمي، وأثبته له، وذلك باعتبارين، أي: ما رَمَيْتَ على الحقيقة إذ رَمَيْتَ في ظاهر الحال»[(٤)]، وقال الزركشي: «المنفي أولاً التأثير والمُثبَت ثانياً نفس الفعل»[(٥)]، وقال محمد رضا: «قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فإنَّ في هذا إثباتاً لإسناد الرمي إلى النبي - من جهة مباشرته لأخذ التراب من الأرض، وإلقائه على المشركين أو في جهتهم، مع نفيه عنه ثم إسناده إلى الله تعالى من جهة أثره وهو وصول التراب إلى وجوههم»[(٦)]، وقال ابن قيِّم الجوزية: «أضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته»[(٧)].

(١) المعجم الكبير ١١/ ٢٨٥.
(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٣/ ٤٤٢.
(٣) مفاتيح الغيب ١٥/ ١١٢.
(٤) اللباب في علوم الكتاب ٩/ ٤٧٩- ٤٨٠.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٩٦.
(٦) تفسير المنار ١٠/ ٢٣٧.
(٧) تفسير القرآن الكريم ٢٩٧.

فهذه الأقوال مبنية إذاً على أساس الرمي بالحذف الذي وقع من النبي-، والرمي بالإيصال الذي وقع من الله عز وجل، وهناك من أجاز أن يكون الرمي الواقع من الله عز وجل هو الرمي بالرعب، والرمي الواقع من النبيﷺ حين رمى في وجوه أعدائه، هو الرمي بالتراب والحصى الذي كان سبباً في انهزام الكفار، فأنزل الله عز وجل يخبره أن انهزامهم لم يكن لأجل التراب وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرعب[1].

وممَّا توارد فيه النفي والإثبات على الجملة القرآنية في سياق واحد قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾، فالجملة الفعلية (ترى الناس سكارى) جاءت مثبتة، والجملة الاسمية جاءت منفية، ومعنى الآية: وترى النَّاس من عظيم ما نزل بهم من الكربِ وشدّته سُكارى من الخوف والفزع وما هم بسكارى من شربَ الخمر، فخوفُ عذابه هو الذي أذهل عقولهم، وأبعد تمييزهم، وردَّهم في حال من يذهب السكر بعقله وتمييزه[2]، وقد أشار الزمخشري إلى هذا المعنى، فقال: «وتراهم سكارى على التشبيه، وما هم بسكارى على التحقيق، ولكن ما رهقهم من خوف عذاب الله هو الذي أذهب عقولهم، وطيَّر تمييزهم، وردَّهم في نحو حال من يذهب السكر بعقله وتمييزه. وقيل: وتراهم سكارى من الخوف، وما هم بسكارى من الشراب»[3].

وقد علَّق ابن المنير على كلام الزمخشري، فقال: «والعلماء يقولون: إنَّ من أدلة المجاز صدق نقيضه، كقولك: زيدٌ حمار، إذا وصفته بالبلادة، ثم يصدق أن تقول: وما هو بحمار، فتنفي عنه الحقيقة، فكذلك الآية، بعد أن أثبت السكر المجازي نفى الحقيقة أبلغ نفي مُؤكَّدٍ بالباء، والسرُّ في تأكيده: التنبيه على أنَّ هذا السكر الذي هو بهم في تلك الحالة ليس من المعهود في شيء، وإنما هو أمر لم يعهدوا مثله من قبل. والاستدراك بقوله وَلَكِنَّ عَذابَ اللَّهِ شَدِيدٌ، راجع إلى قوله: وَما هُمْ بِسُكارى، وكأنه تعليل لإثبات السكر المجازي، فكأنه قيل: إذا لم يكونوا سكارى من الخمر فما هذا السكر الغريب وما سببه؟ فقال : شدة عذاب الله تعالى»[4].

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٩.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٨/ ٥٦٥.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ١٤٢- ١٤٣.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ١٤٢.

وتبع أبو حيان الزمخشري في تحليل هذا التوارد، فقال: «أثبتَ أنهم (سُكَارَى) على طريق التشبيه، ثم نفى عنهم الحقيقة، وهي السكر من الخمر، وذلك لما هم فيه من الحيرة وتخليط العقل»[1]، وقال محمد طنطاوي موضِّحاً ذلك أيضاً: «وترى أيُّها المخاطب الناس في هذا الوقت العصيب، هيئتُهُم كهيئة السكارى من قوة الرعب والفزع، وما هم على الحقيقة بسكارى؛ لأنهم لم يشربوا ما يسكرهم ولكن عذاب الله شديد. أي: ولكن شدة عذابه - سبحانه - هي التي جعلتهم بهذه الحالة التي تشبه حالة السكارى في الذهول والاضطراب»[2].

وتَوَارَدَ النفيُ والإثباتُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢]، فقد أثبت الله عز وجل الأَيْمَانَ للمشركين باستعمال (إن) الشرطية والفعل الماضي (نكث) المسند إليهم للدلالة على أنَّ ذلك يمكن أن يحدث منهم مستقبلاً، ثم نفى الأَيْمَانَ عنهم باستعمال لا النافية للجنس التي تدل على شمول النفي بها لكل العهود والأيمان دون استثناء، فيكون المعنى: وإنْ نَقَضَ مشركو مكة العهود التي بينكم وبينهم، وأظهروا الطعن في دين الإسلام، فقاتلوهم فإنهم رؤساء الكفر والضلال، لا عهد لهم ولا ذمة مطلقاً، حتى ينتهوا عن كفرهم وعداوتهم للإسلام، وعن الطعن في دينكم والمظاهرة عليكم[3].

قال الزمخشري مبيِّناً السرَّ في هذا التوارد: «فإن قلتَ: كيف أثبتَ لهم الأَيْمَان في قوله: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم﴾، ثم نفاها عنهم؟ قلتُ: أراد أَيْمَانَهم التي أظهروها، ثم قال: لا أَيْمَانَ لهم على الحقيقة، وأَيْمَانُهُم ليست بأَيْمَان»[4]، وذهب أبو حيان إلى أنَّ أيمانهم نُفيت؛ لأنهم لم يثبتوا عليها ولا وفوا بها، أو أن يكون على حذف الوصف المقدَّر، أي: لا أَيْمَانَ لهم يوفون بها[5].

وأوضح ابن عاشور معنى نفي الأَيْمان الذي جاء بعد إثباتها، فقال: «ونفيُ الأَيْمان لهم: نفيٌ للماهية الحقِّ لليمين، وهي قصد تعظيمه والوفاء به، فلمَّا لم يوفوا بأَيْمانهم، نُزِّلت

(١) تفسير البحر المحيط ٦/ ٣٢٥.

(٢) التفسير الوسيط للقرآن الكريم ٩/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٣) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٤/ ١٥٣.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٢٥١.

(٥) ينظر: تفسير البحر المحيط ٥/ ١٧.

أَيْمانُهم منزلة العدم لفقدان أخصِّ خواصِّها، وهو العمل بما اقتضته»[1]، ويقول إسماعيل حقِّي موضِّحاً ذلك أيضاً: «المراد بالأَيْمان المثبتة لهم ... ما أظهروه من الأَيْمان، وبالمنفية ما هو أَيْمان على الحقيقة، فإنهم إذا لم يراعوها فلا وجود لها في الحقيقة، ولا اعتبار بها؛ لأنَّ ما لم يترتب عليه أحكامه ولوازمه فهو في حكم المعدوم»[2].

وممَّا يمكن أن يُدرَج في هذا النوع من التوارد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فقد أثبت الله عزَّ وجل عِلمَ الكفار بضرر السحر، وأكَّده باستعمال (قد) الدالة على التحقيق، و(اللام) الواقعة في جواب قسم مقدَّر؛ لبيان أنَّ اختيارهم للسحر لم ينشأ عن جهلهم بضرره، وإنما نشأ عن علم ودراية بعاقبته السيئة، ثم قال تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ﴾، فنفى عنهم علمهم بضرر السحر، قال ابن جرير الطبري: «وإنما نفى عنهم جلَّ ثناؤه العلم بقوله: ﴿لو كانوا يعلمون﴾ بعد وصفه إياهم بأنهم قد علموا بقوله: ﴿ولقد علموا﴾؛ من أجل أنهم لم يعملوا بما علموا، وإنما العالمُ العاملُ بعلمه، وأما إذا خالف عملُهُ علمَهُ، فهو في معاني الجهال»[3]، فإثبات العلم لهم بضرر السحر، ثم نَفيُهُ عنهم جرى على الأسلوب المعروف في فنون البلاغة من أنَّ العالم بالشيء إذا لم يعمل بمقتضى علمه نُزِّل منزلة الجاهل، ونُفِي عنه العلم كما يُنفَى عن الجاهلين[4]. وتأكيداً لهذا المعنى قال الطبري أيضاً: «وقد يقال للفاعل الفعل بخلاف ما ينبغي أن يُفعَل، وإن كان بفعله عالماً: لو عَلِمتَ لأقصرتَ؛ كما قال كعب بن زهير المزني، وهو يصف ذئباً وغراباً تبعاه لينالا من طعامه وزاده:

إذا حَضَراني قُلتُ: لو تَعلَمانِه ... أَلَم تَعلَما أَنّي مِنَ الزادِ مُرمِلُ[5]

فأخبر أنه قال لهما: لو تعلمانه، فنفى عنهما العلم، ثم استخبرهما، فقال: ألم تعلما»[6].

(١) التحرير والتنوير ١٠/ ١٣٠.

(٢) روح البيان ٣/ ٣٩٣.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن ٢/ ٤٥٦.

(٤) ينظر: التفسير الوسيط ١/ ٢٣١.

(٥) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه ١١٦، والمُرْمِل الذي نفد زاده، وأصله من الرَّمل كأنهم لصقوا بالرَّمل؛ كما قيل للفقير التَّرِبُ. ينظر: لسان العرب ٣/ ١٧٣٤.

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن ٢/ ٤٥٦ - ٤٥٧.

ووافق الزمخشري الطبري فيما ذهب إليه، فقال: «فإن قلتَ: كيف أثبت لهم العلم أولاً في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ على سبيل التوكيد القسمي، ثم نفاه عنهم في قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، قلتُ: معناه لو كانوا يعملون بعلمهم، جعلهم حين لم يعملوا به كأنهم منسلخون عنه»[1].

وللرازي في التوفيق بين الإثبات والنفي في هذه الآية ثلاثة آراء[2]، هي:

١- أنَّ الذين عَلِموا غير الذين لم يعلموا، فالذين عَلِموا هم الذين علَّموا السحر، ودعوا الناس إلى تعلُّمه، والذين لم يعلموا هم الجُهَّال الذين يرغبون في تعلُّم السحر.

٢- أنَّ الذين عَلِموا هم الذين لم يعلموا، غير أنَّ المعلوم ليس واحداً، فهم عَلِموا شيئاً وجهلوا شيئاً آخر، عَلِموا أنهم ليس لهم في الآخرة نصيبٌ، ولكنهم جهلوا مقدار ما فاتهم من منافع الآخرة وما حصل لهم من مضارها وعقوباتها.

٣- أنَّ الذين عَلِموا هم الذين لم يعلموا، وأنَّ المعلوم واحد، غير أنهم لم ينتفعوا بعلمهم، بل أعرضوا عنه، فصار ذلك العلم؛ مثل العدم، وقد سمَّى الله تعالى الكفار صُمّاً إذ لم ينتفعوا بحاسة السمع.

وذهب محمد رضا إلى أنه لا تناقضَ بين إثبات العلم لهم ونفيه عنهم؛ لأن العلم علمان: علم تفصيلي متمكِّن من النفس متسلِّط على إرادتها يُحرِّكها إلى العمل، فلا تعمل إلا بمقتضاه، وعلم إجمالي خيالي يلوح في الذهن مُبهماً ليست له تلك السلطة على النفس، فتتصرَّف النفس على خلافه، فالمنفي عنهم هو الأول، والمثبت لهم هو الثاني[3].

المطلب الثاني: التوارد الخارجي:

ويكون هذا النوع من التوارد بين النفي والإثبات في القراءات القرآنية، وذلك بأن تأتي الجملة على حالة واحدة من الإثبات أو النفي في قراءة، ثم تأتي على الحالة الثانية في قراءة أخرى، وسبب تسميتي لهذا النوع من التوارد بالتوارد الخارجي هو أننا إذا نظرنا في السياق الداخلي للآية المعنية لن نجد فيها تواردا، وإنما يأتي التوارد لسبب خارجي، وهو قراءة أخرى للآية نفسها تكون فيه على النقيض من القراءة الأولى من حيث النفي والإثبات؛

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ١٧٣.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٣/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) تفسير المنار ١/ ٤٠٥ - ٤٠٦.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، فليس في هذه الآية إلا حالة واحدة وهي حالة الإثبات، ولكن إذا نظرنا في القراءات المختلفة لهذه الآية سنجد أنها قرئت بالنفي أيضاً، أي أنها قرئت بتشديد نون (إنَّ) مع رفع (عباد) و(أمثال) وبتخفيفها مع نصبهما[١].

فذهب ابن جني إلى أنَّ (إنَّ) بالتشديد للإثبات، وهي تفيد التوكيد، وبالتخفيف للنفي، وهي تعمل عمل ليس[٢].

فهاتان القراءتان مختلفتان من حيث النفي والإثبات؛ وبذلك يتحقَّق بهما التوارد، وقد يقال كيف يكون التوارد بهما، ولا يكون اختلافهما من باب التناقض، إذ إنَّ إحدى القراءتين تُثبت أنَّ من يدعونهم من دون الله عباد أمثالهم، والأخرى تنفي أن يكونوا عباداً أمثالهم، فهل هم عباد أمثالهم أم ليسوا كذلك، والجواب عن هذا بأن يقال: إن القراءتين جاءتا لمعنيين مختلفين، وليسا لمعنًى واحد؛ لأنَّ المعنى في حال الإثبات: إنَّ الذين تدعون من دون الله عزَّ وجل عبادٌ أمثالُكُم وبشرٌ مخلوقون مثلكم[٣]، والمعنى في حال النفي: ليست الأصنامُ التي تدعون من دون الله عباداً أمثالَكم في الاتِّصاف بالعقل، والحياة[٤]، قال ابن جني: «ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقلُّ منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟»[٥]، وبهاتين القراءتين تكون المعبودات من دون الله عز وجل على نوعين: معبودات بشرية مثلهم؛ كالمسيح عيسى بن مريم، ومعبودات غير بشرية ليست مثلهم؛ كالأصنام، والنار، والشمس، وغير ذلك.

وليس من الشرط في القراءتين أن تكونا بمعنًى واحد، قال الأنباري يخاطب الكوفيين موضِّحاً لهم منهجه في إمكان اختلاف القراءات القرآنية من حيث المعنى: «ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جدّاً، وهذا مما لا خلاف فيه»[٦].

(١) قرأها بتخفيف (إن) سعيد بن جبير. ينظر: شواذ القراءات ٢٠٠، والمحتسب ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٣) ينظر: تيسير الكريم الرحمن ٣١٢.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/ ٢٦٨.

(٥) المحتسب ١/ ٢٦٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢١.

وأما ذهاب بعض النحويين إلى أنَّ (إنْ) مخفَّفة من الثقيلة في القراءة الثانية، وهي حينئذٍ ناصبة للجزأين (اسمها وخبرها) على لغة بعض القبائل[1]؛ لتكون القراءتان متوافقتين، اعتُرِض عليه بأنَّ نصب (إنَّ) للجزأين شاذ، ولا يُخرَّج القرآن على الشاذ من كلام العرب[2].

وممَّن ذهب إلى نصبها للجزأين أبو حيان، وذلك في سياق اعتراضه على تخريج ابن جني لقراءة التخفيف، وجَعْلِه (إنْ) فيها نافية؛ بأنه يلزم منه منافاتها لقراءة التشديد، فقال: «ولا يتعيَّن هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونَصَبَ الخبر بها على حدِّ ما جاء ذلك في (إنَّ) المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[3]

وهذا التخريج أحسن، بل يتعيَّن لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثالهم، وهو محال في كلام الله تعالى»[4].

وقد تعقَّب ناظر الجيش أبا حيان في تخريجه، وانتصر لابن جني مبيِّناً أنه ليس ثمة منافاة بين القراءتين، فقال: «وقد ارتكب الشيخ تعسفاً كبيراً في التخريج الذي ذكره؛ لأنَّ (إنَّ) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة؟!، والحقُّ أنَّ (إنْ) في هذه القراءة نافية، كما قال ابن جني ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأن المعنى على قراءة التشديد: أنهم عبادٌ أمثالهم في العبودية، فكيف يعبد العبدُ عبداً آخر؟! والمعنى على القراءة الشاذة: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، أي: في الإنسانية، بل هم عبادٌ دونكم؛ لأنهم حجارة، فكيف يعبد الإنسانُ من هو دونه؟! فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عباداً؛ لأنَّ نفي المقيد بقيد إنما ينصبُّ النفي فيه على القيد، وهذا أمر ظاهر لا منازعة فيه. وقرئ هذا الموضع

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٩٤، ومغني اللبيب ٥٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٣٧٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو له في: الجنى الداني ٣٩٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨، وبلا نسبة في: مغني اللبيب ٥٥، ولم أجده في ديوانه.

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨- ٢٧٩.

يوماً على الشيخ - رحمه الله تعالى - وأنا حاضر فذكرتُ له هذا الجواب فقبله»[1].

وقال البقاعي موضِّحاً رأيه في اعتراض أبي حيان على تخريج ابن جني: «وإنَّما يسلم له ذلك لو توارد النفي والإثبات على شيء واحد، وليس الأمر هنا كذلك»[2].

وممَّا جاء فيه التوارد الخارجي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، فقد قرأ أكثر القراء (لِتزولَ) بكسر اللام الأولى ونصب المضارع بعدها، وقرأ الكسائي وحده (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى ورفع الفعل بعدها[3].

فذهب الفرَّاء إلى أنَّ (اللام) في القراءة الأولى هي لام الجحود التي لا تأتي إلا في سياق النفي، فتكون (إنْ) قبلها نافية، ويكون المعنى: ما كانت الجبال لتزول من مكرهم، وأنَّ (اللام) في القراءة الثانية هي اللام الفارقة التي لا تأتي إلا في سياق الإثبات، فتكون (إنْ) قبلها مُثبِتة، ويكون المعنى: مكروا مكراً عظيماً كادت الجبال تزول منه[4].

وجمع ابن الحاجب بين القراءتين مزيلاً موهم التناقض بين النفي والإثبات فيهما، فقال: «والجمع بين القراءتين، مع أنَّ النفي والإثبات فيهما تواردا على صورة واحدة، ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا؛ لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بد من التأويل، فمعنى قراءة الكسائي: إثبات أنَّ مكرهم عظيم تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات؛ كالقرآن ونحوه، ومعنى قراءة الجماعة: نفي أنَّ مكرهم تزول منه المعجزات العظام؛ كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال. فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات، والجبال على قراءة الجماعة: المعجزات العظام؛ كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يجئ النفي والإثبات باعتبار واحد، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين»[5].

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/ ١٢١٨.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣/ ١٧١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٣٦٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٧٩.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٦٠- ٢٦١.

وذهب ابن جرير الطبري إلى صحة القراءة الأولى، وهي القراءة التي جاءت بمعنى النفي، وفساد القراءة الثانية، وهي القراءة التي جاءت بمعنى الإثبات[1]، ثم قال: «وإنما قلنا: ذلك هو الصواب؛ لأنَّ اللام الأولى إذا فُتحت، فمعنى الكلام: وقد كان مكرهم تزول منه الجبال، ولو كانت زالت لم تكن ثابتة، وفي ثبوتها على حالتها ما يبيِّن عن أنها لم تزُل»[2]، وذكر أيضاً سبباً آخر يدلُّ على صحة القراءة الأولى وفساد غيرها وهو إجماع الحجة من القرّاء على ذلك[3].

ويبدو أن الطبري لا يعتد بقراءة الكسائي؛ لأنه خالف الجمهور، وقراءة الجمهور تعدُّ إجماعاً عنده، ومن خالف الإجماع فقراءته شاذة، وهذا في رأيي غير سديد؛ لأن قراءة الكسائي ثابتة بالتواتر على نحو ما ذكر ابن الحاجب، وأما ذهابه إلى أنَّ مكرهم لو كانت تزول منه الجبال لما كانت ثابتة على حالتها اليوم، فيعني ذلك أنه حمل زوالها على الحقيقة، ويبدو لي أنَّ زوالها محمول على المجاز، وليس على الحقيقة.

وذكر السمين الحلبي أنَّ توجيه القراءة الأولى على النفي فيه معارضة لقراءة الكسائي التي تؤذن قراءته بالإثبات، ولكي تكون القراءتان متوافقتين رجَّح بعضهم أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة في قراءة الجمهور، والمعنى: وإنَّه كان مَكْرُهم مُعَدّاً لذلك، أو أن تكون شرطية، وجوابُها محذوف، تقديره: فالله مجازِيْهم بمكرٍ هو أعظمُ منه[4].

وهذا القول محمول على أن القراءتين قد تواردتا على معنى واحد نفياً وإثباتاً، والظاهر أنَّ القراءتين جاءتا لمعنيين مختلفين، فالجبال في قراءة الكسائي يشار بها إلى أمور عظام غير الإسلام ومعجزاته، وفي قراءة الجماعة يشار بها إلى ما جاء به النبي ﷺ من الدين الحق، وبذلك لا تعارض بين القراءتين؛ لأنهما لم يتواردا على معنى واحد نفياً وإثباتاً[5].

والقراءتان سبعيَّتان مقبولتان بلا إشكال، غير أنَّ الطبري يرى أنَّ قراءة الكسائي شاذَّةً؛ لمخالفتها لقول الجمهور من القراء، وقراءة الجمهور عنده معتبرة، وهو يحكيها على

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٧/ ٤٢.
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ١٧/ ٤٢.
(٣) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٧/ ٤٢.
(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ١٢٦-١٢٧.
(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٤١٣.

أنها إجماعٌ والإجماع حجة، وما خالف الإجماع من قول الواحد والاثنين فلا اعتبار به عنده، وعلى هذا سار في حكاياته للإجماع في التفسير والقراءات وغيرهما.

وممَّا جاء من التوارد الخارجي أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُوْنَ﴾[الأنعام: ١٠٩]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة في أحد وجهيه (إنَّها) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون وشعبة في الوجه الثاني (أنَّها) بفتحها[١]، فذهب بعض النحويين إلى أنَّ مَنْ كَسَر همزة (إنَّها)، فـ(لا) عنده غير زائدة، والمعنى: وما يدريكم، أي: لستم تعلمون الغيب، ثم استأنف: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، ومن فَتَح فـ(لا) عنده زائدة، والمعنى: وما يدريكم أنَّها إذا جاءت يؤمنون[٢].

واعترض الزجَّاج بأنه لا يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي، ومرة الإيجاب؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى التناقض، إذ كيف يكون اللفظ زائداً وغير زائد في آنٍ واحد[٣].

وبيَّن أبو علي الفارسي أنَّ القراءتين على التأويلين السابقين متَّفقتان من حيث المعنى، فليس بينهما تناقض البتة، ثم قال: «فلا يُنكَر أن يكون تأويلان مختلفان يكون الكلام في أحدهما نفياً، والآخر إيجاباً، وإنما الممتنع من هذا أن يكون تأويل واحد إيجاباً ونفياً، فيكون القول حينئذٍ متناقضاً»[٤].

ومن التوارد الخارجي على معنيين مختلفين نفياً وإثباتاً قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (امرأتُكَ) بالرفع، وقرأها الباقون بالنصب[٥].

فذهب الزمخشري إلى أنَّ (امرأتُك) بالرفع بدلٌ من (أحد)، وبالنصب مستثنى من (أهلِكَ)، ولو جُعلت مستثنى من (أحد) لجاز، ولكن سيؤدي هذا إلى تخريج قراءة الأكثر على الوجه المرجوح[٦]، إذ من المعلوم أنَّ الاستثناء إذا كان تامّاً منفياً ترجَّح في الاسم بعد (إلا) أن يكون بدلاً.

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٢٦٥، والنشر في القراءات العشر ٢٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٢-٢، ٢٨٣/ ٢٨٣.

(٤) الإغفال ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات ٣٣٨، والنشر في القراءات العشر ٣١٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥.

(٦) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٤١٦.

واعتَرض عليه بعض النحويين بأنَّ الاستثناء من (أهلك) يستلزم تناقض القراءتين، إذ تكون المرأة مُسرًى بها على قراءة الرفع، وغير مُسرًى بها على قراءة النصب، ولا يجوز تناقض القراءات، لأنها كلها قرآن، ولا تناقض في القرآن(١).

والذي يبدو أنَّ خلاف الزمخشري في تخريج القراءتين لا يعد تناقضاً؛ لأنه قد ذُكِر في بعض الروايات أنها تبعتهم، فلما سمعت العذاب التفتت فصاحت، فأصابها حجر فقتلها(٢)، وبهذا تكون مسرًى بها في الظاهر، وغير مسرًى بها في الحقيقة والباطن.

وللبيضاوي رأيان في عدم حمل القراءتين على معنيين متناقضين، هما:

١- أن يُفسَّر الالتفات بالتخلُّف، فيكون معنى (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ): لا يتخلَّف منكم أحد، وهذا المعنى مجازي؛ لأنه يقال: التفت عن الأمر، أي: انصرف، والتخلُّف انصرافٌ عن المسير(٣)، قال تعالى: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [يونس: ٧٨]، أي: تصرفنا عنها. والمعنى الحقيقي المشهور للالتفات هو النظر إلى الوراء(٤)، لكن تفسيره بهذا المعنى يؤدي إلى التناقض بين القراءتين في رأي البيضاوي؛ ولهذا يقول: «فإنه [أي: الالتفات] إن فُسِّر بالنظر إلى الوراء في الذهاب ناقَضَ ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من أحد»(٥)، وتفسيره بالتخلُّف لا يناقض هذه القراءة؛ لأنه يكون في معنى: عدم الإسراء.

٢- أن يُجعَل الاستثناء في القراءتين من قوله: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فقد قرئت برفع قليل ونصبها، وليس بمستبعدٍ أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح؛ لكونه فصيحاً أيضاً(٦).

ويجوز على قراءة النصب أن يكون الاستثناء منقطعاً، فإنَّ امرأة لوط لم تكن من أهله؛ لأنها كانت كافرة، وتعمل أعمالاً غير صالحة، وقد قال الله عز وجل لنوح في ابنه الكافر: [إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ] [هود: ٤٦]، فلم تكن من أهله في المخاطبين

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٩٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٧٧٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢١٦.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ص: -٢٤٩).

(٤) ينظر: لسان العرب ٥/ ٤٠٥١.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٩.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٩.

(بقوله لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)؛ ولهذا قال ابن هشام: «المرادُ بالأهلِ المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين»[1]، وأما على قراءة الرفع فجُعلت من أهله المخاطبين باعتبار صلة النكاح، ولا منافاة بين الاعتبارين، فهي من أهله باعتبار دنيوي، وهي ليست من أهله باعتبار شرعي.

المبحث الثاني:

توارد النفي والإثبات على الجملة في سياقين مختلفين:

إذا أمعنا النظر في القرآن الكريم وجدنا أن الجملة القرآنية قد تأتي منفية في سياق ما، ثم تأتي هي نفسها مثبتة في سياق آخر؛ ويكون توارد النفي والإثبات على هذه الجملة المذكورة في سياقين مختلفين على ثلاثة أنواع، هي:

١- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى.
٢- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى.
٣- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنًى والمختلفة لفظاً.

وسأوضح كلَّ نوع من هذه الأنواع الثلاثة، وأذكر الأمثلة المناسبة لكلِّ نوعٍ فيما يأتي:

المطلب الأول: توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى:

يكون توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى باستعمال أحد أدوات النفي مع جملة في سياق ما وبعدم استعماله في سياق آخر مع الجملة نفسها التي لا تختلف في لفظها ومعناها عن الجملة الأولى إلا من حيث النفي والإثبات، مثال ذلك جملة (يتساءلون) فقد وردت منفية في سياق، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ووردت مثبتة في سياق آخر، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، فهذه الجملة (يَتَسَاءَلُونَ) قد توارد عليها النفي والإثبات وهي لا تختلف في لفظها ومعناها في السياقين إلا من حيث النفي والإثبات.

(١) مغني اللبيب ٧٨٠.

ولعلَّه قد يُتوهَّم أنَّ هناك تناقضاً وتعارضاً حين نُفِي التساؤل يوم القيامة في موضع وأُثبت في موضع آخر، وهذا أجاب عنه العلماء، قال أبو حيان: «ولا تعارضَ بين انتفاء التساؤل هنا وبين إثباته في قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾؛ لأنَّ يوم القيامة مواطن ومواقف، ويمكن أن يكون انتفاء التساؤل عند النفخة الأولى، وأما في الثانية فيقع التساؤل»[(١)].

وكلُّ من جاء بعد أبي حيان وافقه في قوله، وتابعه في رأيه، منهم ابن عادل الدمشقي، فقد ذكر: «أنَّ للقيامة أحوالاً ومواطن، ففي موطن يشتد عليهم الخوف، فيشغلهم عِظَم الأمر عن التساؤل فلا يتساءلون، وفي موطن يفيقون إفاقة فيتساءلون»[(٢)]، وقال طنطاوي: «ولا تنافي بين هذه الآية، وبين قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ فإنَّ كلَّ آية تحكي حالة من الحالات، ويوم القيامة له مواقف متعددة، فهم لا يتساءلون من شدة الهول في موقف، ويتساءلون في آخر عند ما يأذن الله تعالى لهم بذلك»[(٣)]، وأوضح عبد الباري المَوَاطِنَ التي ينتفي فيها التساؤل، فقال: «نفيُ المساءلة عند تشاغلهم بالصعق والمحاسبة والجواز على الصراط، وإثباتُها فيما عدا ذلك»[(٤)].

فهم إذاً لا يتساءلون في بعض المَوَاطِن؛ لانشغال كلٍّ منهم بنفسه، فلا يسأل بعضهم بعضاً عن خَبَرِه وحاله ومآله وغير ذلك كما كان يحدث ذلك منهم في الدنيا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً، يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١٠، ١١]، أي: لا يسأل القريب قريبه، وهو يبصره، ويراه أمامه عياناً، وكان أعزَّ الناس عليه في الدنيا، فلا يسأله ولا يلتفت إليه، ولو كان عليه من الأوزار ما قد أثقل ظهره[(٥)]، فحسبُه ما هو فيه من الانشغال بنفسه، قال تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]، ثم تأتي مَوَاطِنُ أخرى يتساءلون فيها، وآكدُها بعد دخولِ أهلِ الجنةِ الجنةَ وأهلِ النارِ النارَ؛ لورود ذلك في القرآن الكريم[(٦)].

(١) تفسير البحر المحيط ٦/ ٣٨٨.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٤/ ٢٥٩.

(٣) التفسير الوسيط للقرآن الكريم ١٠/ ٦٥.

(٤) الروايات التفسيرية في فتح الباري ٢/ ٨٢٧.

(٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٥/ ٤٩٥.

(٦) مثل قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّاً فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

ومثل ذلك قولُهُ تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، وقولُهُ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، فبيَّن في الموضع الأول أنه - سبحانه - يسأل جميع الناس عما كانوا يعملونه في الدنيا، وهذا صريح في إثبات سؤال الجميع يوم القيامة، وبيَّن في الموضع الآخر أنه لا يسألهم عن ذنوبهم التي كانوا يعملونها، وهذا صريح في نفي سؤال الجميع يوم القيامة، والجواب عن هذا الإشكال من ثلاثة أوجه:

١- أنَّ السؤال المُثبَت هو سؤالُ التوبيخ والتقريع، والسؤال المنفي هو سؤال الاستعلام والاستخبار؛ لأنَّ الله عز وجل عالمٌ بكلِّ أعمالهم، قال الشنقيطي: «السؤال عن الذنوب المنفي ... المراد به سؤال الاستخبار والاستعلام؛ لأنه جلَّ وعلا محيطٌ علمُهُ بكلِّ شيء، ولا ينافي نفي هذا النوع من السؤال ثبوت نوع آخر منه هو سؤال التوبيخ والتقريع؛ لأنه نوع من أنواع العذاب، ويدلُّ لهذا أن سؤال الله للكفار في القرآن كلّه توبيخ وتقريع؛ كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٤، ٢٥]، وقوله: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٥]»[(١)].

٢- أنَّ القيامة مَوَاطِن، فموطنٌ يكون فيه سؤال وكلام، وموطنٌ لا يكون فيه ذلك، قال شمس الدين الشربيني: «فإن قيل: كيف الجمع بين قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وبين قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾؟ أجيب: بأنّ النفي ينصرف إلى بعض الأوقات، والإثبات إلى وقت آخر؛ لأنّ يوم القيامة يومٌ طويلٌ، وفيه مواقف، يُسألون في بعضها، ولا يُسألون في بعض آخر، ونظيره قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وقال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١]»[(٢)]، فدلَّ الفعل (تختصمون) على أنهم ينطقون.

٣- أنَّ قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾، معناه: لا يَسأَل أحدٌ أحداً عن ذنبه؛ لاشتغال كلِّ واحد منهم بنفسه، ولأن المجرمين المذنبين صاروا معروفين بسواد وجوههم وغيره، فلا يُحتاج إلى سؤالهم، قال تعالى: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ

(١) أضواء البيان ٢/ ٣٤٣.

(٢) السراج المنير ٢/ ٢١٣.

الْمُجْرِمُونَ﴾[القصص: ٧٨]، فنفي السؤال بهذا المعنى لا إشكال فيه، قال محمد رضا: «نفي السؤال عن الذنب في آية الرحمن لا إشكال فيه؛ لأن ما بعد الآية يفسرها بأنَّ المراد لا يسأل أحدٌ عن ذنبه؛ لأجل أن يُعرَف المجرم ويمتاز من غيره، إذ قال بعدها: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾[الرحمن: ٤١]، وهو استئناف بياني، كأنه قيل: لِمَ لا يسألون؟ وبِمَ يُعرَف المجرمون منهم ويمتازون من المسلمين؟ فقال: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾»[1].

وممَّا جاء من هذا النوع من التوارد مع اختلاف يسير في اللفظ بأن استُعمل الاسم منفياً في جملة، واستُعمل الفعل مثبتاً في جملة أخرى قوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾[يونس: ٦٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾[النحل: ١٠١]، ففي الآية الأولى نُفِي التبديل وجاء بصيغة الاسم، وأُثبت التبديل في الآية الثانية وجاء بصيغة الفعل، وليس بين نفيه وإثباته في الآيتين أي تناقض؛ لأن المقصود بـ(كلمات الله) في الآية الأولى آيات الله الكونية، والمقصود بـ(آية) في الآية الثانية آيات الله الشرعية، فكلماتُ الله تعني قضاءه في الكائنات، وقوانينه المطردة في الموجودات، وسننه النافذة في المخلوقات.

ومن هذه الكلمات والقوانين والسنن الإلهية النافذة قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[آل عمران: ١٨٥]، فليس في مقدور أحدٍ كائناً من كان أن يُعطِّل هذه السنة الإلهية، فيوقف الموت عن نفسٍ من النفوس، ويهبها خلوداً في هذه الحياة الدنيا، وفي تفسير هذه الآية قال السعدي: «ما وعد الله فهو حق، لا يمكن تغييره ولا تبديله، لأنه الصادق في قيله، الذي لا يقدر أحدٌ أن يخالفه فيما قدَّره وقضاه»[2].

وإذا قيل فرضاً: إن المراد بكلمات الله آيات الله الشرعية، فلا يعني ذلك حدوث تناقض بين الآيتين؛ لجواز أن يكون نفي التبديل لكلمات الله عز وجل إنما هو عن المخلوقين، وكما قال في آية أخرى ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾[الأنعام: ١١٥]، أي: لا مبدل لها من المخلوقين، فهي باقية محفوظة كما أنزلها الله عز وجل، ولا يدخل الخالق في هذا النفي، فهو وحده من له الحق في تبديل كلامه، وهذا ما توضحه الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾، قال الزمخشري: «تبديل الآية مكان الآية: هو النسخ، والله تعالى ينسخ الشرائع بالشرائع؛ لأنها

(١) تفسير المنار ٨/ ٣١٦.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٣٦٨.

مصالح، وما كان مصلحة أمس يجوز أن يكون مفسدة اليوم، وخلافه مصلحة، والله تعالى عالم بالمصالح والمفاسد، فيثبت ما يشاء، وينسخ ما يشاء بحكمته»[1]. وقال الشلبي: «لا أحدَ غير الله يستطيع أن يُبدِّل كلماته، أو يردَّ حكماً أنزله سبحانه»[2]، ولهذا لَمَّا طلب الكفار من النبي أن يبدِّل القرآن بغيره، بيَّن لهم أنه لا يستطيع ذلك قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]

ومثال آخر لما توارد فيه النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى في سياقين مختلفين مع تغير في صيغة الفعل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ [القلم: ٤٩]، مع قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٥]، فالله عز وجل يتحدَّث في الآيتين السابقتين عن نبيه يونس، فنفى في الآية الأولى ضمنياً (نَبْذَهُ بالعراء) باستعمال حرف الشرط (لولا)؛ وذلك لتدارك رحمة الله تعالى به؛ إذ ألهمه الله التوبة ووفَّقه إليها، وأثبت في الآية الثانية (نَبْذَهُ بالعراء).

وليس بين جملة (لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ) المنفية ضمنيّاً، وجملة (فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ) المثبتة صراحة أيُّ تناقض؛ لأنَّ النفيَ الضمني هنا منصبٌّ على الجملة الحالية (وَهُوَ مَذْمُومٌ)، وليس على جملة (لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ) التي هي جواب لولا، ويعني ذلك أنَّ الله عزَّ وجل لَمَّا تاب عليه نَبَذَهُ بالعراء على ساحل البحر وهو غير مذموم، بل محمود؛ إذ اصطفاه مرة أخرى فجعله من الصالحين؛ ولهذا قال الرازي: «إن المنفي ليس النَّبْذُ بالعراء؛ لأنه تحقَّق بدليل قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٥] وإنما المنفي النبذُ الذي يكون معه مذموماً»[3].

وذكر ابن عاشور أن جملة (وهو مذموم) في موضع الحال، وأنَّ تلك الحال قيدٌ في جواب (لَولا)، فتقدير الكلام: لولا أن تداركه نعمةٌ من ربّه لنبذ بالعراء نبذاً ذميماً، أي: ولكن يونس نُبِذ بالعراء غير مذموم[4].

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٦٣٤.

(٢) رد مفتريات المبشرين على الإسلام ٦٨.

(٣) مفاتيح الغيب ٢٨/ ٢٣٣.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير ٢٩/ ١٠٦.

وقال الشنقيطي: «وتقرير المعنى: لولا أن تداركه نعمةٌ من ربه لنُبذ بالعراء في حال كونه مذموماً، لكنه تداركته نعمة ربه، فنُبذ بالعراء غير مذموم، فهذه الحال عمدة لا فضلة، أو أنَّ المراد بالفضلة: ما ليس ركناً في الإسناد، وإن توقفت صحة المعنى عليه»[1].

فليس بين الجملتين تناقض؛ لأن التناقض إنما يكون بين الجملتين إذا كانت إحداهما مثبتة والأخرى منفية ولم يكن هناك طريق إلى التوفيق بينهما في وجهٍ من الوجوه، جاء في البرهان: «وتناقضُ الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي، أو نفي ما أثبت بحيث يشترك المثبت والمنفي في الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة، فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما وفي الآخر مستعاراً، ونُفِيَ أحدُهما وأُثبت الآخر لم يعد تناقضاً»[2].

وذكر الراغب الأصفهاني: «أنَّ الخبرين اللذين أحدهما نفي والآخر إثبات إنما يتناقضان إذا استويا في الخبر والمخبر عنه، وفي المتعلق بهما، وفي الزمان والمكان، وفي الحقيقة والمجاز فأما إذا اختلفا في واحد من ذلك فليسا بمتناقضين»[3].

المطلب الثاني: توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى:

قد يتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى، وذلك بأن توجد لفظة يختلف معناها في الجملة المنفية عن اللفظة نفسها في الجملة المثبتة، ومثاله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، وقوله: ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٠]، فكلمة (مولى) المنفية في الجملة الأولى يختلف معناها عن كلمة (مولى) المثبتة في الجملة الثانية، إذ لو كان المعنى واحداً لقيل إن بين الجملتين تناقضاً، إذ كيف يُنفى أن يكون للكافرين مولًى في الآية الأولى، ويُثبَت لهم مولًى في الآية الثانية، ولذلك قال علاء الدين الخازن: «المولى في اللغة يُطلَق على المالك، ويُطلَق على الناصر، فمعنى المولى هنا المالك، ومعنى المولى هناك الناصر، فحصل الفرق بين الآيتين»[4].

(١) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ٢٧٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٥٣.

(٣) مقدمة جامع التفسير ٦٩.

(٤) تفسير الخازن ٣/ ١٨٨.

فالكافرون لا ناصر لهم، يدفع عنهم ما حلَّ بهم من عقوبة وعذاب، أو دمار وخراب، وهو سبحانه ربُّهم وخالقُهم ومالكُهم والمدبِّر لشؤونهم، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ﴾ : «فإن قلتَ: قوله تعالى: ﴿وَرُدُّواْ إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ]، مناقضٌ لهذه الآية، قلتُ: لا تناقضَ بينهما؛ لأنَّ الله مولى عباده جميعاً على معنى أنه ربُّهم ومالك أمرهم، وأما على معنى الناصر فهو مولى المؤمنين خاصة»[1]، وقال الألوسي بعد أن ذكر الآية التي تنفي أن يكون للكافرين مولًى: «ولا يناقض هذا قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾؛ لأنَّ المولى هناك بمعنى المالك، فلم يتوارد النفي والإثبات على معنًى واحد»[2]. وقال المراغي: «ونفيُ (المولى) عنهم هنا لا يخالف إثباتَه في قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ]﴾؛ لأنَّ المراد به هناك المالك لأمورهم، المتصرف في شؤونهم»[3].

وليس يخفى على أحدٍ أنَّ لكلمة (المولى) معانيَ مختلفة في اللغة، حتى إنها جُعلت من الأضداد؛ لأنها تأتي بمعنى السيد المالك، وبمعنى العبد المملوك، ومما يوضِّح ذلك قول الفرزدق يهجو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وقد أخذ عليه بعض اللحن في شعره:

فلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا[4]

وممَّا توارد أيضاً فيه النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً دون معنًى، قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فكلمة (تهدي) المنفية في الجملة الأولى يختلف معناها عن كلمة (تَهدي) المثبتة في الجملة الثانية، إذ لو كان المعنى واحداً لقيل إن بين الجملتين تناقضاً، إذ كيف يُنفَى عن النبي الهدى في الآية الأولى، ويُثبَت له الهدى في الآية الثانية، وكلتا الجملتين مؤكّدتان، والمثبتة أشدُّ توكيداً من المنفية؛ لأنها أُكِّدت بـ(إنَّ) و(اللام)، والمنفية أُكِّدت بـ(إنَّ) وحدها، وقد دفع الشنقيطي هذا الإشكال في توارد النفي والإثبات في هاتين الآيتين بقوله: «الهدى المنفي عنه في قوله تعالى هنا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، هو هدى التوفيق؛ لأن التوفيق بيد الله وحده، والهدى المُثبَت له في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، هو هدى الدلالة على الحق والإرشاد إليه»[5].

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٣١٩.

(٢) روح المعاني ١٣/ ٢٠٢.

(٣) تفسير المراغي ٢٦/ ٥٤.

(٤) البيت من الطويل وهو له في: المقاصد النحوية ٤/ ١٨٥١، وخزانة الأدب ٥/ ١٤٤، وليس في ديوانه.

(٥) أضواء البيان ٦/ ٥٠٥.

وهذان النوعان من الهدى واضحان لمن استقرأ القرآن، وتأمَّله، فمثال هدى الدلالة والإرشاد قوله تعالى: ﴿وَأَما ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾، فالمراد بقوله عز وجل: (هَدَيْناهُمْ)، أي: دللناهم وأرشدناهم؛ لذلك يكون المعنى أنَّ الله سبحانه وتعالى بيَّن لثمود على لسان نبيهم صالح ﷺ طريق الهدى والإيمان، وطريق الضلال والكفر، فاختاروا طريق الضلال والكفر على طريق الهدى والإيمان؛ ولهذا قال الفراء: «وقوله (فَهَدَيْناهُمْ) [أي] دللناهم على مذهب الخير، ومذهب الشر»[(١)]، وقال ابن القيم عن هذا الهدى: «فهذا هدى بعد البيان والدلالة ... إن لم يقترن به هدى آخر بعده، لم يحصل به كمال الاهتداء وهو هدى التوفيق والإلهام»[(٢)].

ومن هدى الدلالة والبيان والإرشاد أيضاً قوله تعالى: ﴿إنا هَدَيْناهُ السَّبيلَ إما شَاكِراً وَإِما كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣]؛ لأنه لو كان هذا الهدى هدى توفيق لما قال: (وَإِما كَفُوراً).

ومثلهما أيضاً في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَهَدَيْناهُ النَّجْدَيْنِ﴾، أي: بيَّنا للإنسان طريقي الخير والشر بما أودعنا في فطرته من ذلك، وبما أرسلنا به رسلنا، وأنزلنا به كتبنا[(٣)].

ومثال هدى التوفيق، والاصطفاء، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ففي هذه الآية يأمر الله عز وجل رسوله ﷺ أن يقتدي بهدي أولئك الأنبياء والمرسلين الثمانية عشر الذين جاء ذكرهم قبل هذه الآية، فظهر أن هذه الهداية هداية إعانة وتوفيق للسير في طريق الخير والنجاة، قال الزحيلي موضِّحاً هذه الهداية: «وهذه الهداية خاصة به سبحانه، لم يمنحها أحداً من خلقه، بل نفاها عن النبي في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وأثبتها لنفسه في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾»[(٤)].

ومثل ذلك جاء قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً﴾[محمد:١٧]، قال الزمخشري: «زَادَهُمْ الله هُدًى بالتوفيق»[(٥)].

(١) معاني القرآن ٣/ ١٥.

(٢) تفسير القرآن الكريم ٤٦.

(٣) ينظر: أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ٥/ ٥٧٣.

(٤) التفسير المنير ١/ ٦٠.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٣٢٢.

المطلب الثالث: توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنىً والمختلفة لفظاً:

يتوارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنًى والمختلفة لفظاً، وذلك بأن تُذكَر جملة منفية ثم تأتي بعدها جملة أخرى تختلف لفظياً عنها لكنها تكون في معنًى مقابل لهذه الجملة المنفية، فهي كالجملة المثبتة التي لها معنى النقيض، مثال ذلك قوله تعالى:]وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً[[النساء: ٤٢]، مع قوله: [ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ] [الأنعام: ٢٣]، فالجملة الأولى تنفي عن الكافرين الكتمان مطلقاً، والجملة الثانية تقتضي أنهم كتموا كفرهم وشركهم حين قالوا: وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا (مُشْرِكِينَ)، فهي تقوم مقام الإثبات للكتمان، فتحقَّق التوارد بين النفي والإثبات على الجملة ضمنيّاً أو معنويّاً.

وربما يُتوهَّم أنَّ هناك تناقضاً واضطراباً حين نُفِي الكتمان في موضع، وأُثبت في موضع آخر، وهذا أجاب عنه ابن عباس، فقد ورد في الأثر: «أَنَّ ابنَ عبَّاس جاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاس إِنِّي أَجِدُ فِي القُرْآن أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ، فَقَد وَقَعَ ذَلِكَ فِي صَدْرِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس: أَتَكْذِيبٌ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ بِتَكْذِيبٍ ولكِن اخْتِلاف، قَالَ: فَهَلُمَّ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِكَ»[1].

ثم ذكر له الرجلُ آياتٍ من القرآن الكريم، وما التبس عليه فيها، منها الآيتان السابقتان، وذكر له الاختلاف الذي رآه فيهما، وهو أنَّ الآية الأولى تبيِّن أنهم لا يكتمون حديثاً عن الله عز وجل، وأنَّ الآية الثانية تبيِّن أنهم كتموا شركهم فلم يصرِّحوا به، فأخذ ابن عباس يوضِّح له المقصود، ويزيل الإشكال، ويدفع الاختلاف والتناقض الذي رآه ذلك الرجل في الآيات جميعها إلى أن وصل إلى موضع الشاهد، فقال له: «وأَمَّا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: (وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) وقَولُهُ: (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً) فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَغْفِرُ يَوْمَ القِيَامَة لأَهْلِ الإِخْلَاص ذُنُوبَهُم، لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيه ذَنْبٌ أَنْ يَغْفِرَهُ، وَلَا يَغْفِرُ شِرْكاً، فَلَمَّا رَأَى المُشْرِكُونَ ذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ ربَّنا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ، وَلَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ، تَعَالَوا نَقُولُ: إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ذُنُوب، وَلَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: أَمَّا إِذَا كَتَمُوا الشِّرْكَ فَاختمُوا عَلَى أَفْوَاههِمْ، فَيُخْتَم عَلَى أَفْوَاههم، فَتَنْطِقُ أَيْدِيهِم وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ عَرَفَ المُشْرِكُونَ أَنَّ اللهَ لَا يكْتمُ حَدِيثاً»[2].

(١) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ٢/ ٧٦.

(٢) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ٢/ ٧٧- ٧٨.

ويُشبه هذا المثال قولُهُ تعالى: ﴿وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤]، مع قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣] ففي الآية الأولى نفى الله عز وجل تكليمه للكافرين باستعمال (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع، وفي الآية الثانية أثبت ذلك بسؤاله لهم عما كانوا يعملونه في الدنيا، فاستعمل الفعل المضارع أيضاً واتصلت به نون التوكيد الثقيلة، ولا النافية ونون التوكيد الثقيلة يخلصان الفعل المضارع للاستقبال، فلم يختلف الزمن في الآيتين، وفي التوفيق بينهما قال الزركشي: «قيل: المنفي كلامُ التلطفِ والإكرام، والمُثبَتُ سؤالُ التوبيخِ والإهانةِ فلا تنافي»[(١)].

ومما يمكن أن يُذكَر في هذا النوع من التوارد أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، مع قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ. يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ. وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ. وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٣-٣٦]، فالآية الأولى فيها نفي الأنساب بين الناس صراحة بعد النفخ في الصور باستعمال (لا) النافية للجنس التي تدل على نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها على سبيل التنصيص، والآيات الأخرى فيها إثبات الأنساب بينهم، ويمكن الجواب عن هذا الاختلاف الذي نشأ من خلال نفي الأنساب وإثباتها بأن يقال: إنَّ المراد بنفي الأنساب انقطاع آثارها التي كانت مترتبة عليها في الدنيا من التفاخر بالآباء، والنفع والتراحم والصِّلات، فكلُّ ذلك ينقطع يوم القيامة، لاستيلاء الدهشة والحيرة عليهم، وانشغال كلِّ إنسانٍ منهم بنفسه، وليس المراد بذلك نفي حقيقة الأنساب من أصلها، قال ابن عاشور: «ومعنى نفي الأنساب نفي آثارها من النجدة والنصر والشفاعة؛ لأنَّ تلك في عرفهم من لوازم القرابة، فقوله: (فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) كناية عن عدم النصير»[(٢)].

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٥٥.

(٢) التحرير والتنوير ١٨/ ١٢٦.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فهذه أهم نتائج البحث، وتوصياته أقدمها وفق الآتي:

أولاً: النتائج:

توصَّل البحث إلى النتائج الآتية:

١- أنَّ توارد النفي والإثبات على الجملة يأتي بمعنى دخول النفي والإثبات عليها إما في سياق واحد، بأن تُذكَر فيه مرتين مرةً منفية ومرةً مثبتة، وإما في سياقين مختلفين، بأن تُذكَر منفية في سياق، ثم تُذكَر هي نفسها بلفظها أو بمعناها مثبتة في سياق آخر.

٢- أنه لا يجوز مطلقاً استعمال جملة واحدة للإثبات والنفي في حال واحدة لشيء واحد، باعتبار واحد؛ لأن الجملة متى حُمِلت على أحد الوجهين لا يجوز حَمْلُها على الوجه الآخر.

٣- أنَّ توارد النفي والإثبات في الجملة قد يوقع المبتدئ أو من ليس له دراية واطلاع باللغة وأساليبها المختلفة على أن يتوهم أنَّ بين الجملتين تناقضاً واضطراباً.

٤- أنَّ توارد النفي والإثبات على الجملة في القرآن الكريم ينقسم على قسمين مختلفين، هما:

أ- توارد النفي والإثبات على الجملة في سياق واحد.

ب- توارد النفي والإثبات على الجملة في سياقين مختلفين.

٥- هناك مواضع يتوارد فيها النفي والإثبات على الجملة القرآنية في سياق واحد، وهذا التوارد قسَّمته على قسمين: توارد داخلي، وتوارد خارجي.

٦- أنَّ توارد النفي والإثبات على الجملة القرآنية المذكورة في سياقين مختلفين يأتي على ثلاثة أنواع، هي:

أ- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً ومعنًى.

ب- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة لفظاً والمختلفة معنًى.

ج- توارد النفي والإثبات على الجملة المتفقة معنًى والمختلفة لفظاً.

٧- يكون التناقض بين الجملتين إذا كانت إحداهما مثبتة والأخرى منفية ولم يكن هناك طريق إلى التوفيق بينهما في وجهٍ من الوجوه.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

١- إعداد بحث في توارد النفي والإثبات عند بعض النحويين في المسائل النحوية؛ فقد نجد بعض النحويين يثبت حكماً نحوياً في موضع ثم ينفي هذا الحكم في موضع آخر من كتابه أو من كتاب آخر.

٢- تخصيص رسالة ماجستير تُعنَى بقضايا التوارد في النحو العربي.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد البنَّا (١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٦م.

٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥. اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري (٧٦١ه)، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، عمَّان، دار عمَّار، ط١، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

٦. الإغفال: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، (أبوظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م).

٧. أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦ هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، بيروت، دار الجيل، عمَّان، دار عمار، ١٩٨٩م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، لجابر بن موسى أبو بكر الجزائري (١٤٣٩هـ)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط٥، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١١. البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٣، ١٩٨٤م.

١٢. بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط، لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (٧٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١٤٢، ١٤٢٩هـ.
١٣. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م.
١٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ٢٠٠٠م.
١٦. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
١٧. تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (٧٤١هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
١٨. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا (١٣٥٤هـ)، القاهرة، دار المنار، ط٢، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
١٩. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٢٠. تفسير القرآن الكريم، لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٤١٠هـ.
٢١. تفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي (١٣٧١هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.
٢٢. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: لوهبة بن مصطفى الزحيلي (٢٠١٥م)، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٤١٨هـ.

٢٣. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد طنطاوي (١٤٣١هـ)، القاهرة، دار نهضة مصر، ط١، ١٩٩٨م.
٢٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ثم المصري، (٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢٥. توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٩هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، مصر، دار السلام، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٢٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي (١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٧. جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٨. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، بيروت، دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٩. الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
٣٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لمحمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
٣٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ١٤٠٦هـ.
٣٣. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٤. ديوان كعب بن زهير، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٣٥. رد مفتريات المبشرين على الإسلام، عبد الجليل الشلبي، الرياض، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
٣٦. الروايات التفسيرية في فتح الباري، لعبد المجيد الشيخ عبد الباري، وقف السلام الخيري، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٧. روح البيان، لأبي الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (١١٢٧هـ)، بيروت، دار الفكر.
٣٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود ابن عبد الله الألوسي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٣٩. السبعة في القراءات: لابن مجاهد أبي بكر أحمد بن موسى التميمي (٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٩م.
٤٠. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٨٥هـ.
٤١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (٩٠٠هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
٤٢. شرح الأنموذج في النحو: لجمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي (٦٤٧هـ)، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب.
٤٣. شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط٢، ١٩٩٦م.
٤٤. شواذ القراءات، لرضي الدين محمد بن أبي نصر الكرماني (٥٣٥هـ)، تحقيق: شمران العجلي، بيروت، مؤسسة البلاغ.

٤٥. كتاب الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٤٧. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي (٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٨. لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١٠هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرَين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦م.
٤٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرَين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م.
٥٠. مسألة اعتراض الشرط للشرط بين الواقع اللغوي والفكر النحوي، لسعد بن سويف المضياني، بحث منشور في (مجلة الدراسات اللغوية)، المجلد ١٥، العدد ٢، سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٥١. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٥٢. معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
٥٣. معجم الرائد، لجبران مسعود، بيروت، دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٩٢م.
٥٤. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
٥٥. المعجم الموحَّد للمصطلحات اللسانية، تأليف نخبة من اللغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٢م.
٥٦. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، مصر، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
٥٨. مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (٦٠٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرَينِ، القاهرة، دار السلام، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
٦١. مقدمة جامع التفسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة، للراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، الكويت، دار الدعوة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٦٢. النشر في القراءات العشر: لابن محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد بن محفوظ الشنقيطي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ٢٠٠٤م.
٦٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.